Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تعيش وبصورة مستمرة ظروفاً غير طبيعية، خاصة منذ بداية هذا القرن، فهذه القوى الطامعة وضعت نصب أعينها تفريغ الأرض من سكانها، أوعلى الأقل دفع أعداد كبيرة منهم خارج الوطن، وهذا ما حدث بصورة أساسية في عام ١٩٤٨ و١٩٦٧م.

بلغ صافي الهجرة من قضاء الخليل للفترة ما بين تعدادي ١٩٢٢ و١٩٣١م ما مجموعه (١٥٥١) نسمة، وهذا الرقم محصلة الفرق ما بين الزيادة السكانية ومقدارها (١٢٠٥٩) نسمة، والزيادة الطبيعية ومقدارها (١٣٦١٠) نسمة، وهكذا فإن صافي الهجرة الداخلية (٨٤٥) نسمة، والخارجية (٧٠٦) نسمة، أي أن ٥,٤٥٪ اتجهوا للإقامة في الداخل[١٠]، وهذا يعني أن القضاء كان من الأقضية الطاردة للسكان في فترة الانتداب البريطاني، وهذا مرتبط بعدد من الأسباب لعل من أهمها هامشية موقع القضاء، وقربه من صحراء النقب، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة، والظروف السياسية ذات العلاقة الأساسية بالقضية الفلسطينية، وإلى عدم وجود المرافق العلمية اللازمة للعملية التعليمية وغيرها من الأسباب.

يتضح من تحليل عدد سكان لواء الخليل في عامي ١٩٥٢ و١٩٦١، أن سكان اللواء قد تعرضوا للنقص بين التعدادين، وذلك بمقدار (٦٢١٩) نسمة، حيث كان عدد السكان سنة ١٩٥٢م (١٢٥٦٥) نسمة، وسنة ١٩٦١م (١١٩٤٣٢) نسمة، وهذا النقص هوبلا شك مرتبط أساساً، بالهجرة، إذ أن التزايد الفجائي في عدد سكان اللواء كان نتيجة للهجرة القسرية التي اعقبت نكبة ١٩٤٨، وزادت من الكثافة السكانية في اللواء، وأثقلت كاهله الاقتصادي، بحيث لم يعد بقدرته استيعاب هذه الزيادة في ظل قدراته المحدودة[١١].

أما بالنسبة لمدينة الخليل فقد كان الوضع مختلفاً، حيث زاد عدد سكانها ما

---

١٠ ـ المصدر: تيسير مسودي، سكان محافظة الخليل، مرجع سابق، ص ٤٩.

١١ ـ المصدر السابق، ص ١٤٢.